

اقتصاد

فوق الطاولة

تأمين المسؤولية المهنية للأطباء

د. رافد محمد

يعد تأمين المسؤوليات أحد أنواع وثائق التأمين المعروفة عالمياً وتتميز عن غيرها من أنواع التأمين في عدة نواح فنية ومالية وقانونية.

ولتأمين المسؤوليات العديد من الأنواع أهمها تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير (الضرر الذي يسببه المؤمن له للغير، وأشهره تأمين السيارات الإلزامي) وتأمين المسؤولية المهنية لأرباب المهن كالأطباء، المهندسين، المحامين والمحاسبين القانونيين.

نشده، بين فترة وأخرى، في بلدنا، العديد من الأخطاء الطبية المؤسفة التي تتسبب بوفاة المريض أو حصول مضاعفات سلبية على حالته الصحية، أو قد يتسبب الطبيب المعالج بظهور أمراض أخرى عند محاولته معالجة المريض، وكذلك ما يمكن أن ينتج عن عمل الصيدلاني عند بيعه «أو وصفه» جرعة دواء مفرطة أو غير مناسبة.

ورغم التطور الكبير في تقنيات تشخيص الأمراض واختراع الجديد منها، وكذلك تطور صناعة الأدوية، فإن الأخطاء الطبية لا تزال واضحة ومؤثرة على المستوى المحلي والعالمي، عدا عن تأثيرها السلبي الكبير على سمعة الأطباء والمستشفيات (وهذا حديث آخر) وهو أمر، للأسف، لا يمكن أن ينتهي تماماً، فالطبيب كسواه من البشر معرض للخطأ، وإن كان تأثير خطئه مباشراً وقد يكون كارثياً.

ونظراً لعدم رغبة أغلبية المتضررين من هذه الأخطاء في الاعلاء على التسبب بالضرر لأسباب اجتماعية وإنسانية، فإنهم يحرمون من تعويض مادي قد يساهم في تخفيف الضرر الحاصل، سواء لتأثيرها استكمال العلاج والاستشفاء عند أطباء آخرين (غير المتسببين بالضرر)، أم مستشفيات أخرى داخلية أو خارجية، أم لتأثيره من مبلغ مالي لورثة المتوفى نتيجة الخطأ الطبي.

من هنا، فإن وجود تأمين المسؤولية المهنية للأطباء المتسببين بالضرر يمكن أن يمثل حلاً جيداً لجزء مهم من المشكلة، إذ تقوم شركة التأمين بسداد تعويض مادي للمتضرر أو ورثته في حالة الوفاة.

وكما هو الحال، عند إطلاق تأمين المسؤولية المدنية للمركبات اتجاه الغير، وإلزاميته، والتي كانت دوافع الإلزام به إنسانية اجتماعية، فإن هذه الدوافع في تأمين المسؤولية المهنية لا تقل أهمية عن تلك الدوافع في تأمين المركبات، لا بل إن الجهة المستهدفة بشراء وثائق تأمين المسؤولية المهنية، وهي الأطباء والصيدال، هم فئة قادرة على شراء هذه الوثائق دون انعكاس تكلفتها على المواطنين، حيث انخفاض قسط التأمين نتيجة الأعداد الكبيرة من المؤمن لهم (الأطباء والصيدال) وفي حال توزيع هذا القسط حسابياً على عدد المرضى لكل طبيب، فإن حصة المريض من هذا القسط قد لا تتجاوز أجزاء الليرة السورية الواحدة، لذا فإن هذا التأمين يجب أن يتم التعامل معه كضرورة اجتماعية وإنسانية لا يمكن أن تنعكس تكلفتها على المواطن، تلزم بها المهن الطبية وبشكل خاص الأطباء والصيدال.

إن فوائد هذا التأمين وإلزاميته، تنعكس على المواطنين المتضررين أولاً وكذلك على أصحاب المهن الطبية حيث تتخفف إمكانية الادعاء عليهم قانونياً (مدنياً وجزائياً) بفعل حصول المتضرر على تعويض مادي، وكذلك الأمر على شركات التأمين التي سوف تستفيد من مورد مالي جديد، من خلال منتج تأميني جديد لم تبدل جهداً لتسويقه.

إن إلزامية تأمين المسؤولية المهنية للأطباء تستلزم وجود ضوابط محددة من قبل الجهات الرقابية على قطاع التأمين، منها على سبيل المثال وجود نموذج موحد لوثيقة التأمين من حيث تغطياتها والحدود المالية لتلك التغطيات (حدود تعويض معينة تلتزم بها شركة التأمين، دون المساس بحق المتضرر اللجوء للقضاء لتحصيل تعويض أكبر من التسبب بالضرر) وكذلك حدود سعرية معينة (على الأقل حد أعلى للسعر، قسط التأمين).

علي: لتنشيط الإقراض والمساهمة بحل مشكلة السكن والترميم

«العقاري» يلغي شرط الوديعة للحصول على قروضه



كما بيّن المدير العام أن الخيار بقي متاحاً أمام الراغبين في الاستمرار في فتح حسابات ودائع لهم للحصول على القروض مقابل حصولهم على قروض بفوائد بسيطة، متوقعاً أن يسهم هذا القرار في حل مشكلة السكن وأعمال التجميل والترميم، لافتاً إلى أن المصرف رفع مقترحات مجلس النقد والتسليف لرفع سقف القروض السكنية وهي قيد الدراسة والبحث لتتماشي هذه السقوف مع الاحتياجات الفعلية والتكاليف الراجعة لشراء مسكن، إذ ما زال سقف القرض السكني ٥ ملايين ليرة وهو غير مجدٍ وفق الأسعار الراجعة في السوق العقارية. كما إن المصرف يبحث في إعادة النظر بالعلاقة مع الجمعيات السكنية بما يسهم أيضاً في تنشيط حركة تأمين المساكن للمواطنين.

وبين المدير أنه تم التعميم على فروع المصرف لتنفيذ هذا القرار بدءاً من اليوم، وتقديم كل التسهيلات أمام المواطنين لجهة الحصول على القروض المتاحة والشروط الخاصة بها وتقديم الطلبات.

عبد الهادي شباط

ألغى المصرف العقاري شرط الادخار المسبق «الوديعة»، لجميع أنواع القروض ضمن السقوف المحددة في نظام عمليات المصرف ومنح ميزة إضافية بتخفيض معدل الفائدة المترتبة على القرض الممنوح من المصرف للراغبين في إبقاء شرط الادخار المسبق يقدر بـ١ في المئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن القرار يهدف إلى دعم توظيف الفوائد المالية لدى المصرف وتنشيط حركة الإقراض والتمويل، وخاصة أن حجم الودائع سجل ارتفاعاً خلال السنوات السابقة، ويتجه المصرف إلى فتح منافذ توظيف جديدة لهذه الودائع، منوهاً بأن القرار يمنح تسهيلات أوسع أمام الراغبين في الحصول على القروض من المصرف العقاري ولا تتوافر لديهم الودائع المطلوبة، إذ إن شريحة واسعة من المواطنين كانت تشكل الوديعة لديهم عائق في الحصول على القروض.

جمعيات صاغة: انخفضت مبيعات الذهب ٧٠ بالمئة بسبب ارتفاع السعر.. و«المالية»: غير صحيح والسعر سوف ينخفض

عبد الهادي شباط

يبدو أن وزارة المالية لم تقتنع بما يقوله الصاغة عن تراجع مبيعات الذهب، إذ نفى مدير في الوزارة لـ«الوطن» صحة ما يشاع عن تراجع حركة مبيعات الذهب في الأسواق المحلية لمعدلات تتجاوز ٧٠ بالمئة بسبب ارتفاع الدولار في السوق السوداء، والذي تراقق مع ارتفاع في سعر غرام الذهب متجاوزاً حدود ٢٢ ألف ليرة، مدعماً كلامه بالمشاهدات والملاحظات التي يرصدها مراقبو الدخل لدى الدوائر المالية، والتي تفيد بعدم حدوث تراجعاً واضحة في حركة مبيعات الذهب في الأسواق، معتبراً أنه بالأصل لا مبرر موضوعياً لتأثر حركة المبيعات وتراجعها بشكل حاد كما يصوره بعض باعة الذهب بسبب الارتفاعات الأخيرة على سعر غرام الذهب.

ورأى المدير أن سعر الدولار في السوداء سوف ينخفض لما كان عليه، وأن الارتفاعات الحاصلة مؤخراً عبارة عن فقاعات يقف وراءها بعض المضاربات المتعمدة لتشويش على السوق، والتلاعب بأسعار الصرف، ومنه فإن سعر غرام الذهب سوف يعود تلقائياً لما كان عليه قبل القفزات الأخيرة، لذا لا داعي لأي تعديل على الاتفاقيات الجارية مع جمعيات صياغة الذهب بخصوص رسم الإنفاق الاستهلاكي، ويفضل الاستمرار بالمعدلات المنفق عليها نفسها، ورأى أن الاتفاقيات مع جمعيات الصاغة حققت رضا لدى الطرفين، واستطاعت أن تورد قيمياً جيدة من رسم الإنفاق الاستهلاكي للوائح المالية، ومثال على ذلك تحقق هذه الاتفاقيات بدمشق نحو مليار ليرة سنوياً للخزينة العامة. وفي هذا السياق، رصمت «الوطن» آراء بعض المسؤولين في جمعيات الصاغة بعد اجتماعهم



مع وزير المالية مؤخراً لتخفيض قيم رسم الإنفاق الاستهلاكي، إذ اعتبر مدير مكتب الدفعة في جمعية دمشق «الباس ملكية» أن حركة المبيعات انخفضت خلال الأسابيع الأخيرة لحدود ٧٠ بالمئة بسبب غلاء الذهب في الأسواق وهو ما يجب أن يقابله تخفيض مماثل على قيم رسم الإنفاق الاستهلاكي في الاتفاقيات التي سيتم تجديدها مع وزارة المالية، ورأى أنه من غير المنطقي أن يدفع الصائغ ٥٠٠ ليرة رسم إنفاق استهلاكي على حين لا يتعدى ربحه الصافي للقرام ٢٠٠-٢٥٠ ليرة بعد احتساب أجرة الغرام. بينما اقترح رئيس جمعية صاغة حلب عبديو موصلي أن يتم تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي

الجمعيات بدمشق وحلب وحماة من ١٥٠ مليون ليرة شهرياً إلى ١٠٠ مليون ليرة ليكون هناك عدالة أكثر في تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي، وتكون الاتفاقات مع المالية موضوعية وتلاصق الواقع، وخاصة أنه في الأصل هناك قراءة خاطئة للمرسوم الخاص بهذه الاتفاقات لغياب المختصين وأصحاب الخبرة.

بدوره، بين رئيس جمعية الصاغة بحماة عصام شهدة أنه لا بد من الحفاظ على المنتج السوري من الذهب والحفاظ على تداوله في السوق السورية وعدم منح الفرصة للمنتجات الأجنبية من الدخول للسوق على حساب المنتج الوطني وخسارة الكثير من ورش الصاغة وفرص العمل الحالية.

٢ لترات بنزين يومياً حصة الدرجات النارية غير المرخصة وبالسعر الحر

رامز محفوظ

كشف مصدر في «محروقات» لـ«الوطن» عن وصول ناقلة نפט خام إلى مصفاة بانباس محملة بكمية مليون برميل خلال اليومين القادمين، مبيناً أن المصفاة مستمرة بنشاطها ولم تتوقف عن العمل.

وأشار المصدر إلى أنه خلال الشهر الحالي وصلت ناقلة نפט خام واحدة، في حين وصلت الشهر الماضي أكثر من ناقلة نפט خام، مبيناً أن كل النوافل التي تصل كانت محملة بكمية مليون برميل. ولفت إلى أن التوريدات البرية توقفت منذ بداية الشهر الحالي بسبب ارتفاع تكلفتها والتي تصل إلى نحو ضعف تكلفة التوريدات البحرية، لافتاً إلى أن جميع العقود البرية بخصوص الاستيراد البري قد توقفت في حين أن الاستيراد البحري مستمر ولم يتوقف.

وفيما يخص البنزين أشار المصدر إلى أنه تم السماح حالياً للدرجات النارية غير المرخصة في دمشق بتعبئة ٣ لترات يومياً من مادة البنزين عبر بطاقة «الماستر» بالسعر غير المدعوم، في حين كانت تحصل سابقاً على ٣ لترات يومياً ولكن بالسعر المدعوم، أما مخصصات الدرجات النارية المرخصة فقد بقيت على حالها ولم تتغير وبقيت مخصصاتها ٢٥ لترأ شهرياً عبر البطاقة الذكية وبالسعر المدعوم.

وبالتسبب لموضوع الهدر في المشتقات النفطية لفت المصدر إلى أنه من خلال تعميم الحكومة الذي صدر سابقاً بخصوص تخفيض مخصصات القطاع العام ٥٠ بالمئة ومن ثم ٢٥ بالمئة يتبين أن الهدر يتركز في القطاع العام، وهذا التعميم يأتي من باب ضبط الهدر وضغط النفقات، مبيناً أنه على مستوى القطاع الخاص والسيارات الخاصة فإن لهذه السيارات مخصصات شهرية وبعض السيارات تأخذ مخصصاتها كاملة في حين أن سيارات أخرى لا تأخذ مخصصاتها كاملة، ومن خلال تطبيق نظام البطاقة الذكية تم ضبط الكميات الموزعة لهذه السيارات، وتمت معرفة الكمية الموزعة لكل سيارة شهرياً، وبالتالي فإن هذا الأمر ساهم بالحد من الهدر في هذا الاتجاه بالنسبة للقطاع الخاص.

وشد على أن ضبط الهدر يتم من خلال جهات وصائية، مشيراً إلى أن «محروقات» ليس بإمكانها ذلك، وليست مهمتها مراقبة موضوع الهدر في جميع الجهات العامة، لافتاً في الوقت نفسه إلى الجهات وصائية مهمتها مراقبة موضوع الهدر في القطاع العام.

مواطنون يشتكون صدور فواتير برسم الاشتراك فقط ثم فاتورة بمبالغ كبيرة و«الكهرباء»: للمراجعة والمعالجة

قصي أحمد المحمد

من خلال المشترك عندما يأتي لدفع الفاتورة، ليصار إلى مراجعة القسم المختص لإعادة تنزيل التأشيرة من جديد، مؤكداً أن هذه الحالة تلغي الخلل الحاصل، مبيناً أن إعادة إضافة التأشيرة تتم من خلال صورة للعداد أو من خلال إرسال مؤشر لمنزل المواطن لتأكد من الحالة.

وأكد معالج الكثر من تلك الحالات، مشيراً إلى أكثر من ٤٠٠ حالة ظهرت في إحدى مدن ريف دمشق هذا العام، حيث تمت مراجعة الشركة من قبل المشتركين، وتم التأكد من دقة التأشيرات وتنزيلها على الفاتورة كي لا يصبح هناك تراكم وتصدر فواتير كبيرة بكميات استهلاك التي تؤدي إلى إصدار فواتير برسم اشتراك فقط لبعض المشتركين، مبيناً أن الأسباب عديدة ولكن أهمها أنه في الكثير من الحالات تكون الكهرباء مقطوعة بنفس الوقت الذي يكون فيه المؤشر بمكان وجود عداد المشترك، الأمر الذي يجعله غير قادر على أخذ التأشيرة، وقد ينسأها، مما يجعل الحاسب يضع تأشيرة صفر ليبقى فقط رسم اشتراك، لافتاً إلى أن فواتير رسم الاشتراك تظهر بالنسبة الأكبر على مشتركي العدادات الإلكترونية الحديثة.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ إجراءات لتقليل من هذه الظاهرة، وذلك من خلال توجيه الموظفين بالتأكد ما إذا كان على العداد استهلاك أم لا

يعاني الكثير من سكان المناطق المحررة ممن تم إيصال الكهرباء لهم من تراكم الفواتير بأرقام كبيرة، بسبب عدم إمكانية أخذ التأشيرة منها، بالإضافة إلى مسألة صدور فواتير بقيمة ٢٥٠ ليرة فقط «رسم الاشتراك»، وهي فواتير «المصدية» كما وصفها أحد المشتركين خلال شكاواه لـ«الوطن» مبيناً أنه يتم دفع فواتير بقيمة ٢٥٠ ليرة فقط عدة دورات، وبعد ذلك تفاجأ بصدور دورة واحدة خيالية بعشرات آلاف الليرات السورية.

مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء شرح لـ«الوطن» الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى إصدار فواتير برسم اشتراك فقط لبعض المشتركين، مبيناً أن الأسباب عديدة ولكن أهمها أنه في الكثير من الحالات تكون الكهرباء مقطوعة بنفس الوقت الذي يكون فيه المؤشر بمكان وجود عداد المشترك، الأمر الذي يجعله غير قادر على أخذ التأشيرة، وقد ينسأها، مما يجعل الحاسب يضع تأشيرة صفر ليبقى فقط رسم اشتراك، لافتاً إلى أن فواتير رسم الاشتراك تظهر بالنسبة الأكبر على مشتركي العدادات الإلكترونية الحديثة.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ إجراءات لتقليل من هذه الظاهرة، وذلك من خلال توجيه الموظفين بالتأكد ما إذا كان على العداد استهلاك أم لا

آثار التهريب على الاقتصاد الوطني

شعيب: ضبط مهربات منتهية الصلاحية ومزورة وقازان: مهربون كبار يتاجرون بصحة المواطن



هنا غائم

لم يتوصل ملتقى «آثار التهريب على الاقتصاد الوطني» أمس إلى حلول مقنعة، علماً أنه جاء بحضور أصحاب القرار وعدد من أساتذة الاقتصاد ورجال الأعمال الذين اتفقوا على أنه لا يوجد إجراء حكومي أو سياسة اقتصادية واضحة تخفف من التهريب، مستائين: «هل التهريب فقط بمكافحته؟» فكان الجواب: «بالتأكيد لا، لأن مكافحة التهريب تتطلب منتجاً جيداً يضيء المهربين بنفس الجودة»، مؤكداً أن مكافحة التهريب مرتبطة بمكافحة الفساد.

بسام حيدر معاون وزير الاقتصاد بين أن السياسة الحكومية ركزت على دعم المنتج المحلي، وبناء عليه تم وضع فواتير المنع والسماح باستيراد السلع، بحيث السلع المنتجة محلياً لا يسمح باستيرادها، في حين أن السلع التي ليس

لها بديل محلي يسمح باستيرادها، مع مراعاة السلع الكمالية التي لا حاجة ماسة لها، وخاصة في ظروف الحرب التي تعاني منها البلاد منذ تسع سنوات تقريباً، وذلك بهدف توفير القطع الأجنبي وعدم هدره على سلع غير ضرورية، بهدف تأمين القطع اللازم لاستيراد السلع الأساسية والضرورية.

بدوره تحدث معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب عن الإجراءات المتبعة من قبل دوريات حماية المستهلك في متابعة السلع والبضائع المجهولة المصدر المطروحة في الأسواق المحلية، إذ تم ضبط العديد منها مؤخراً.

وبين أن هناك سلعة مهربية تم اكتشاف أنها منتهية الصلاحية ومنها سلع مهربية ومزورة أي أنها تحمل ملصقات لمراكات تجارية معروفة ولكن مزورة، وحالياً وبعد الجهود المبذولة في الفترة الماضية، تراجع حجم السلع المهربة الموجودة في الأسواق.

خضور: الفساد المستشري في الجمارك والعقوبات غير الرادعة من أسباب انتشار التهريب

هذا وقدم بعض المشاركين مقترحات للمساهمة بتخفيف التهريب وليس الحد منه، إذ أكد رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق طلال قلنجي ضرورة تخفيف الضرائب والرسوم الجمركية، لكونه الإجراء الأنجع، مؤكداً أن هذا الإجراء سوف يزيد من إيرادات الدولة بعشرة أضعاف.

بدورها تحدثت عضو مجلس الشعب جاسنيث قزان عن تهريب الأدوية غير الفعالة وهو الموضوع الأخطر باعتباره ينعكس على صحة المواطن، موضحة أن هناك أدوية تركية مهربة تباع في الأسواق، ولفتت إلى وجود مهربيين كبار يتاجرون بصحة المواطن هم الأساس في المشكلة وليس أصحاب المحال الصغيرة.

وتحدث الدكتور رسالان خضور من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التهريب على الاقتصاد الوطني، معتبراً أن التهريب يرتبط بالسياسات